



Transition from the unified accounting system to the accounting system according to international accounting standards and financial reporting

A comparative study

Fedaa Adnan Obeid

Middle Technical University

fedaaadnan@mtu.edu.iq

Key words:

Unified Accounting System,
International Accounting Standards,
Financial Reporting Standards,
Federal Board of Supreme Audit.

ARTICLE INFO

Article history:

Received | 20 Oct. 2025

Accepted | 19 Nov. 2025

Available online | 01 Jun. 2026

© 2026 THE AUTHOR(S). THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE DISTRIBUTED UNDER THE TERMS OF THE CREATIVE COMMONS ATTRIBUTION LICENSE (CC BY 4.0).

<https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>



*Corresponding author:

Fedaa Adnan Obeid
Middle Technical University

Abstract:

International accounting standards currently play an important role across different business sectors, requiring standardization in presentation and accounting treatments at a unified and systematic level for ease of auditing and banking operations. According to World Bank instructions regarding the application of international accounting standards to the final accounts for 2021, however, the COVID-19 pandemic prevented this. The Federal Board of Supreme Audit aimed to implement international standards by addressing all obstacles for applying standards across all sectors. The research aims to focus on international accounting standards and their role in improving accounting work results and how to develop the unified accounting system to meet international standards requirements.

التحول من النظام المحاسبي الموحد إلى النظام المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية

والإبلاغ المالي

دراسة مقارنة

أ.م.د. فداء عدنان عبيد

الجامعة التقنية الوسطى - الكلية التقنية الإدارية بغداد

fedaaadnan@mtu.edu.iq

المستخلص

لمعايير المحاسبة الدولية في الوقت الحالي دور مهم على مختلف قطاعات الاعمال وهذا يتطلب التوحيد في العرض والمعالجات المحاسبية على مستوى واحد نمطي؛ لسهولة التدقيق والعمل المصرفي ووفق ماجاء في تعليمات البنك الدولي على التوجه لتطبيق معايير المحاسبة الدولية على الحسابات الختامية لسنة 2021 لكن جائحة كورونا حالت دون ذلك كان التوجه بتطبيق المعايير الدولية من قبل ديوان الرقابة المالية الاتحادي حول تذليل جميع العقبات لغرض تطبيق المعايير وفق جميع القطاعات، يهدف البحث الى التركيز على معايير المحاسبة الدولية ودورها في تحسين النتائج في العمل المحاسبي و كيفية تطوير النظام المحاسبي الموحد لمتطلبات تطبيق المعايير الدولية . النظام المطبق في بيئة الاعمال العراقية هو النظام المحاسبي الموحد للوحدات الاقتصادية التي تهدف الى تحقيق الربح والتي سيتم التطرق اليها لاحقا , ان إعداد قوائم مالية لهذه الوحدات وخاصة التي لها تكون شركات تابعة لشركات ام خارج البلد او دخلت باستثمار خارجي لا تقدم ماينتظره مستخدم هذه القوائم نظرا لاختلاف النظام المعمول به بين هذه الوحدات وبين الشركات المستثمرة الخارجية لذلك تطلب الامر التحول الى تطبيق معايير المحاسبة الدولية لغرض توحيد هذه القوائم وتكون قابلة للفهم والمقارنة وتلبي احتياجات مستخدمي القوائم المالية، وهنا كان دور ديوان الرقابة المالية الاتحادي بالعمل وإعداد او تطوير النظام المحاسبي الموحد وفق معايير المحاسبة الدولية لتلبية احتياجات سوق الاعمال العالمية وزيادة الاستثمارات الخارجية، واهم الاستنتاجات هو التقارير المالية ومن ضمنها القوائم المالية المعدة وفقاً للنظام المحاسبي وفق المعايير الدولية ستكون اكثر قبولاً وانسجاماً وتوحيداً لمستخدمي القوائم المالية ويكون العمل بنفس الاتساق لسهولة التدقيق والمقارنة والتوصل الى نفس النتائج واهم التوصيات التغذوية المرجعية او العكسية للتطبيق ستكون حاصيلة ملاحظات او استفسارات كثيرة متوقعة لذلك على الجهات المختصة تنقيح مايجدونه ضروري للتطبيق او اضافة فقرات توضيحية اكثر.

الكلمات المفتاحية: النظام المحاسبي الموحد، معايير المحاسبة الدولية، معايير الإبلاغ المالي، ديوان الرقابة المالية الاتحادي.

المقدمة:

إن النظام المحاسبي الموحد المطبق حالياً في العراق منذ عقود من الزمن لم يعد يواكب ماتتطلبه البيئة العالمية للاعمال اذ يتطلب اعتماد معايير المحاسبة الدولية لغرض مواكبة هذه التطورات ولكي تكون ماتنتجه البيئة المحلية من تقارير وقوائم وكشوفات مالية مفهومة ومفيدة لكل مستخدميهما سواء كانت داخل ام خارج البلد لا التوجه نحو العمل العالمي يتطلب التحول من النظام المحاسبي الموحد المطبق حالياً الى نظام محاسبي موحد وفق معايير المحاسبة الدولية والإبلاغ المالي.

مشكلة البحث:

ان تطبيق المعايير الدولية يحتاج الى توفير بيئة عمل مناسبة لسهولة التنفيذ من قبل الملاكات المحاسبية، هل تطبيق المعايير الدولية يساعد على سهولة عملية القياس والافصاح المحاسبي هل يؤثر على نتائج الاعمال وهل يمكن الحصول على نتائج افضل من تطبيق النظام المحاسبي الموحد ؟

اهمية البحث:

ان التطور الاقتصادي العالمي الكبير يتطلب مواكبته عن طريق بيئة محاسبية تستوعب وتستجيب لهذا التطور للوصول الى نتائج اعمل وتقارير مالية قابلة للفهم وذات مصداقية وقابلة للمقارنة سواء كان داخل او خارج العراق نظراً لتطبيقها نفس المعايير.

هدف البحث:

يهدف البحث الى التركيز على معايير المحاسبة الدولية ودورها في تحسين النتائج في العمل المحاسبي وكيفية تطوير النظام المحاسبي الموحد لمتطلبات تطبيق المعايير الدولية .

فرضية البحث:

ان تطبيق المعايير الدولية سيؤدي الى سهولة التطبيق والتوحيد واعطاء نتائج افضل للقياس المحاسبي والافصاح عن مآلئضمه القوائم المالية، القوائم المالية سوف تكون اكثر عدالة ومصداقية للقيمة العادلة لعناصر القوائم المالية.

منهج البحث:

سيعتمد المنهج الاستقرائي والوصفي لغرض التوصل الى اثبات فرضية البحث.

المحور الاول/ المعايير المحاسبية الدولية

تعد المستجدات البيئية أحد العوامل الرئيسة التي اسهمت وتطلبت التغيير في المعايير المحاسبية الدولية إذ تم تطوير معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) من قبل مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB)، الذي يعد هيئة مستقلة لا تهدف للربح لوضع المعايير المحاسبية الدولية لمنشآت القطاع الخاص. وقد تم تشكيل المجلس المذكور في عام 2001 كمنظمة خلفاً للجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASC)، التي كانت تضع المعايير المحاسبية الدولية منذ عام 1973. وقد كان مقر كل من الهيئتين في لندن منذ بداية تأسيسهما، لتنفيذ مهمة عالمية. ان المجلس ملتزم بتطوير مجموعة من المعايير المحاسبية العالمية عالية الجودة تحقيقاً للمصلحة العامة، والتي توفر للمستثمرين والمقرضين وغيرهم المعلومات الملائمة والصادقة التعبير والقابلة للمقارنة في القوائم المالية ذات الغرض العام، (Paul Pacter, 2016: 9). إن الهدف من معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) هو توحيد عرض البيانات المحاسبية دولياً (Adzis, 2012: 19). وتعرف المعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS) بأنها "مجموعة من المعايير المعترف بها عالمياً لإعداد القوائم المالية من قبل منشآت الاعمال" (Dimos, 2011: 34). وتحدد المعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS) العناصر التي ينبغي الاعتراف بها كالموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات، كيفية قياس تلك العناصر، كيفية عرضها في مجموعة من القوائم المالية، فضلاً عن عمليات الإفصاح ذات العلاقة عن تلك العناصر (www.sab2i.com)، وبدأ مجلس المعايير المحاسبية الدولية مشروعاً طويلاً الأجل المقسم الى ثلاث مراحل لتبسيط وتطوير معيار المحاسبة الدولي رقم 39 وإستبداله بمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9. (محاريق، 2009: 3).

أولاً. مفهوم المعايير المحاسبية **Accept international accounting standards**

وردت مفاهيم عديدة للمعايير المحاسبية ولم يكن هناك اتفاق موحد حول مفهوم المعيار المحاسبي يحاول الباحث ذكر جملة من التعاريف التي وردت في تعريف المعيار المحاسبي وهي كالتالي:

(المعيار المحاسبي عبارة عن تعليمات أو لوائح أو قواعد تحكم إعداد القوائم المالية، قد تختلف الممارسة المحاسبية الفعلية عن المعايير المطلوبة، والعلاقة بين المعايير المحاسبية والممارسة الفعلية قد تكون علاقة معقدة ولا تتماشى في اتجاه واحد) (Choi,2011,20) إما الشيرازي فيعرف المعيار المحاسبي بأنه (نمط للأداء المحاسبي والأحكام الخاصة بعنصر من عناصر القوائم المالية أو بنوع من أنواع العمليات أو الأحداث أو الظروف التي تؤثر في الوحدة الاقتصادية، ويشير الشيرازي إلى أن المعايير لسيت مجرد استرشاد عام وإنما هي تعبير عن موقف مهني يتعلق بكيفية تطبيق مبدأ محاسبي معين (الشيرازي،1990:122).

يعرف المعيار بكونه (ارشادات أو مجموعة نماذج تؤدي الى توجيه وترشيد الممارسة العملية في المحاسبة، لذا تختلف المعايير عن الاجراءات فالمعايير لها صفة الارشاد العام بينما تتناول الاجراءات حالات تطبيقية معينة) (القاضي وحمدان،2008:63).

يتعلق المعيار بكيفية تطبيق المبادئ، الأمر الذي يجب ان تأتي الترجمة واعية لهذه المبادئ بعد دراسة متأنية لأفضل الممارسات العلمية لها (عبد الله،2008:69).

ومما تقدم فإن الباحث يتفق مع تعريف الذي اورده القاضي للمعيار المحاسبي اضافة الى اهمية التنسيق المحاسبي في تطبيق المعايير المحاسبية.

ثانياً. مزايا المعايير المحاسبية **Advantage of Accounting standard**

1. إن معايير الإبلاغ المالي ذات الجودة العالية المستخدمة عالمياً تؤدي الى تخصيص رأس المال، وتخفيض كلفة راس المال .
2. تمكن المعايير المحاسبية المستثمرين من اتخاذ افضل القرارات الاستثمارية، وجعل محافظهم الاستثمارية اكثر تنوع و اقل خطر تمويلي .
3. المعرفة المحاسبية والمهارات يمكن نقلها باستمرار بين دول العالم.) (Choi,ferderik,2011,51)
4. تعد المعايير المحاسبية احدى المرتكزات المهمة التي يتم الاعتماد عليها في اعداد القوائم المالية.
5. ان تبني المعايير المحاسبة الدولية ادى الى تغيير النظرة الكثير من الدول والهيئات المحاسبية، اذ اتجهت للاهتمام في صياغة الضوابط والاجراءات المهمة من اجل تحديد اهداف المحاسبة والقوائم المالية.
6. تسمح المعايير المحاسبة الدولية بتقديم الواقع الاقتصادي عن تعاملات الشركات واعطاء صورة دقيقة عنها على وفق نظرة اقتصادية ومالية وليس على وفق النظرة القانونية فقط.
7. تخدم المعايير المحاسبة الدولية بصفة خاصة حاجة المستخدمين من خلال توفير معلومات مهمة على وفق طرائق موضوعية موحدة وتقلل من تفاوت المعلومات المقدمة من جهات اخرى.) (field,2001:22)

ثالثاً. اهمية معايير المحاسبة الدولية **Importance of international accounting standards**

1. المعايير المحاسبة الدولية تلائم ظروف المحاسبة في كل بلد من البلدان المشتركة في العضوية.
2. المعايير المحاسبة الدولية صدرت لتقريب وجهات النظر المنظمات المحاسبية من خلال :-
 - تنسيق الطرق التي تتم بها تحديد وقياس الأحداث المالية المتشابهة.
 - ايصال النتائج الى المستخدمين القوائم المالية الداخليين والخارجيين.

3. ان الالتزام بالمعايير الدولية يساعد على فهم المنشورة خارج البلد.
4. الافادة من المعايير المحاسبية الدولية لغرض البحوث والمقارنة من الاستشاريين، والأكاديميين، والمهتمين في هذا المجال.
5. مساعدة بعض الدول على الأخذ بما يلائم تلك الدول وتشجيع تلك الدول على إصدار معايير التي تلائم وضعها المحاسبي، مثلاً تم تبني عدد من المعايير الدولية ومناقشة بعض هذه المعايير من لجنة مشكلة في ديوان الرقابة المالية في العراق (مشكور، 2013:1).
6. ان السياسة الخارجية لتشجيع الاستثمارات التي تنتج سلع معدة للتصدير ، من خلال اعتماد استيراثية ذات ادوات مالية تدعم المنتج المحلي بهدف تصديره للخارج ، والعمل على ايجاد مناطق تجارة حرة تتمتع بمزايا وحوافز تشجع الاستثمارات المحلية والاجنبية ، بما يؤدي الى تعزيز القدرة التنافسية في الاسواق العالمية كما يقود لزيادة الواردات النقدية للبلد.(رضاء، 2025:1).

جدول(1): العوامل المؤثرة في البيئة العراقية ومتطلبات توافقها مع معايير IFRS

العوامل البيئية	تحليل البيئة العراقية	متطلبات التوافق مع معايير IFRS
الثقافية		
1- الفردية مقابل الجماعية	يميل المجتمع العراقي الى الجماعية وتقبلها من القيم المحاسبية (السيطرة القانونية ، التساق ، التحفظ ، السرية)	بروز الفردية ضمن الجماعية وانعكاسها على القيم المحاسبية التي ينبغي ان تسود (السيطرة القانونية ، التساق ، التحفظ ، الشفافية)
2- مدى السلطة	السلطة التي تتركز بيد الدولة عن طريق ادواتها القانونية تقابلها القيم المحاسبية (السيطرة القانونية ، التساق ، السرية)	اللامركزية استخدام السلطة يعكس على القيم المحاسبية (السيطرة القانونية ، التساق ، الشفافية)
3-تفادي عدم التأكد	عدم الميل الى التغيير المفاجئ اي تفادي عدم التأكد وبدرجة معقولة يقابلها بالقيم المحاسبية (السيطرة القانونية ، التساق ، التحفظ ، السرية)	الجمع بين تفادي عدم التأكد القوي والضعف تقابلها بالقيم المحاسبية (السيطرة القانونية ، التساق ، التحفظ ، الشفافية)
4- الذكورة مقابل الانوثة	الادوار الذكورية تتلائم مع طبيعة المجتمع العراقي يقابلها بالقيم المحاسبية (المهنية ، التفاوض ، الشفافية)	(تداول الدوار الذكورية مع النوثية تقابلها بالقيم المحاسبية)السيطرة القانونية ، التحفظ ، الشفافية
5- التوجه طويل الامد مقابل قصير الامد	التوجه طويل الامد يمثل المجتمع العراقي برأي الباحث كون ان القيم المحاسبية المقابلة له هي السائدة في المجتمع والتي تتناغم مع باقي البعاد وهي (السيطرة القانونية ، التحفظ ، السرية)	لتحقيق متطلبات التوافق يرى الباحثان ضرورة التداخل بين التوجهين يقابلها قيم محاسبية تتمثل في (السيطرة القانونية ، التحفظ ، التساق ، الشفافية)
6- لاسترسال مقابل ضبط النفس	ان المجتمع العراقي يميل الى ضبط النفس والتي تقابلها بالقيم المحاسبية (السيطرة القانونية ، التحفظ ، السرية)	ضبط النفس مع بعض الاسترسال لمقابلة القيم المحاسبية (السيطرة القانونية ، التحفظ ، التساق ، الشفافية)
الاقتصادية	لغاية 2003 كان الاقتصاد المركزي الشمولي هو السائد ولكن بعد هذا التاريخ تبنت الحكومة سياسة الانفتاح الاقتصادي على العالم من خلال الانضمام الى منظمة التجارة العالمية وتوقيع وثيقة برنامج مع البنك الدولي لأقراض العراق ومن شروط الوثيقة تحسين واقع القطاع المصرفي واعتماد المعايير الدولية لاعداد البيانات المالية	السعي لتطبيق الانفتاح الاقتصادي على ارض الواقع وتقليل التدخل الحكومي في النشاطات الاقتصادية الدنى الحدود الممكنة ، وتطوير سوق العراق للاوراق المالية وتشجيع الاستثمار الاجنبي في السوق

المصدر: سلمان، جاري عامر ومحمد، احمد سعد (2017)، توافق البيئة العراقية مع معايير IFSR وتأثيره في جودة المعلومات المحاسبية بالتطبيق على عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية.

المحور الثاني/ النظام المحاسبي الموحد**أولاً- نطاق تطبيق النظام المحاسبي الموحد:**

1. يطبق النظام المحاسبي الموحد على جميع الوحدات الاقتصادية في القطاع العام وادارات التمويل الذاتي التي تتعامل على اساس اقتصادية وتستهدف تغطية كلف انتاجها او اكثر عموماً بغض النظر عن ارتباطها الاداري مع مراعاة ماليي:-
- يطبق النظام المحاسبي الموحد على الوحدات الاقتصادية الانتاجية باعتبار ان نفقاتها توزع على التشكيلات التابعة لها.
- يشمل تطبيق النظام منشآت دور النشر والطباعة والتوزيع بغض النظر عن حجم الدعم والاعانات التي تستلمها من الدولة باعتبارها منشآت انتاجية ينطبق عليها المفهوم الوارد اعلاه.
- تعتبر جميع مؤسسات ومنشآت القطاع العام التي تمارس اعمال التشييد والمراكز الاستشارية والمختبرية المتعلقة بها مشمولة بتطبيق النظام المحاسبي الموحد باعتبارها من الجهات التي يفترض بها التعامل على اساس اقتصادية.
- يطبق النظام على كافة منشآت القطاع العام السياحية باعتبارها من المنشآت الانتاجية التي تتعامل على اساس اقتصادية .
- يشمل تطبيق النظام جميع الجمعيات التعاونية .
- يطبق النظام المحاسبي الموحد على جميع شركات القطاع المختلط.
- تستثنى من تطبيق النظام المحاسبي الموحد الجهات الاتية:
 - الوزارات والدوائر التي تعتبر موازنتها جزءاً من موازنة الدولة الاعتيادية .
 - المصارف.
 - شركات التأمين.(ديوان الرقابة المالية ، 2011: 11)

بدأ العمل بالنظام المحاسبي الموحد بموجب طبعته الاولى سنة 1985 ومن ثم تم اجراء مجموعة من التعديلات وحسب متطلبات العمل في العراق بموجب الطبعة الثانية من هذا النظام سنة 2011. ويهدف مساعدة الوحدات الاقتصادية الهادفة للربح في اعتماد المعايير الدولية في تسجيل المعاملات والاحداث الاقتصادية تم تشكيل لجنة من داخل ديوان الرقابة الاتحادي بموجب الاوامر الديوانية المرقمة (4988) و (26877) في 12 / 3 / 2017 و 23 / 12 / 2018 , اذ ان اعتماد المعايير الدولية يتطلب اعادة صياغة النظام المحاسبي السابق في طبعته الاولى والثانية وصولاً لاصدار الطبعة الحالية وبما يتوافق مع المعايير ذات الصلة وحسب ماتم اعتماده في هذا المنشور. ويقدم النظام الحالي امثلة وتطبيقات لحالات تطبيقية متنوعة مع بيان الايضاحات المطلوبة وبما يضمن تبسيط عمليات التسجيل في الدفاتر والسجلات للوحدات الهادفة للربح وهي تمثل الحد الأدنى لمتطلبات العمل.

تعد الممارسات المحاسبية مهمة فيما يتعلق بعواقبها الاجتماعية والاقتصادية التي لا تشمل فقد التأثيرات الاكثر وضوحاً ومباشرة على تخصيص الموارد في المجتمع ولكن ايضاً اتساع وشرعية البيانات والممارسات المحاسبية في المجال الاقتصادي مما يتطلب الاهتمام بالحدود التنظيمية لمهنة المحاسبة في سياقها السليمة . فالتغيير من نظام محاسبي الى نظام محاسبي اخر يكون ناتج لتعديل المعايير الاقتصادية والسياسية الملائمة للتغيير المحاسبي(رحيم، 2024 :4).

ثانياً-مبررات تحديث النظام المحاسبي الموحد:

انسجام الهدف الرئيس لمعايير المحاسبة الدولية، المتمثلة بتوحيد المفاهيم والممارسات المحاسبية وإصدار التقارير المالية الملائمة للمقارنة على المستوى الدولي، سعى الديوان في الحفاظ على منحنى التوحيد المحاسبي داخل العراق عن طريق توحيد المفاهيم والممارسات المحاسبية والتقارير المالية الملائمة للمقارنة داخل مؤسسات القطاع العام والمختلط والخاص، في ظل معايير الإبلاغ المالي ومعايير المحاسبة الدولية، والتوحيد المحاسبي حاجة ضرورية للارتقاء بمستوى

المحاسبة وخدمة الاقتصاد الكلي، بحيث يجعل التقارير المالية تلبي احتياجات الوحدة الاقتصادية، ومستخدمي التقارير، والمحاسب القومي، والجهاز الضريبي، فضلا عن كونه يتناول المحاسبة المالية ومحاسبة التكاليف.

ثالثاً- السمات الأساسية للنظام المحاسبي الموحد

1. الشمولية:

أ- شموليته لجميع الوحدات الاقتصادية الهادفة لتحقيق أرباح .
ب- شموليته لكافة النفقات الاستثمارية بغض النظر عن مصدر تمويلها .
ت- اعادة تبويب الحسابات بصورة تخدم متطلبات الحسابات المالية التقليدية بالإضافة إلى الحسابات الكفوية والسعرية والحسابات القومية وغيرها من البيانات اللازمة لأغراض التخطيط والرقابة وعلى وجه الخصوص مايتعلق بمكونات القيمة المضافة حيث خصصت لها الحسابات المناسبة وهي:

ح1/ الرواتب والأجور

ح2/ الفوائد وإيجارات الأراضي

ح3/ الأندثار

ح4/ المصروفات التحويلية

2. البساطة والمرونة في التطبيق :

يستهدف النظام تخفيف العبء المحاسبي الملقي على عاتق الوحدات المستخدمة للنظام مع ابقاء امكانية تأمين كافة البيانات اللازمة لأغراض المحاسب القومي التخطيط والرقابة وذلك عن طريق اللجوء إلى:

أ- اعتماد مصادر أخرى للمعلومات خارج النظام لتأمين بعض البيانات الاحصائية التي تحتاجها الجهات المختلفة وفي مقدمتها البيانات الخاصة بالرسوم الكمركية المدفوعة.

ب- اعداد كشوفات احصائية ملحقه بالنظام لتغطية متطلبات المحاسب القومي التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات.

ت- المبادئ والاسس ان اهم المبادئ والاسس والاعتبارات التي اعتمدها اللجنة الرئيسية لاعداد النظام الموحد ما يأتي :-

- ترتيب تبويب الحسابات بصورة تخدم متطلبات الحسابات المالية والتقليدية بالإضافة إلى متطلبات الحسابات الكفوية والسعرية والحسابات القومية وغيرها من البيانات اللازمة لأغراض التخطيط والرقابة وعلى وجه الخصوص مايتعلق بمكونات القيمة المضافة .
- اعتماد الترقيم العشري والتبويب المتسلسل المنطقي لحسابات الدليل بهدف وضع الحسابات على الحاسبة الالكترونية بشكل يؤدي إلى تجميع البيانات تلقائياً يخدم وفق تبويبات الدليل بما التخطيط والمتابعة والرقابة ومايقابلها من حسابات الأندثار وتخصيصاتها وكذلك حسابات المخزون ومايقابلها من استخدامات.
- التمييز بين النشاط الجاري والنشاط الاستثماري وكذلك التمييز بين النشاط الاعتيادي والنشاط الاستثنائي للوحدة.
- اعتمادها الحسابات المتقابلة ضمن حسابات الميزانية وذلك لظهور المركز المالي ومسؤوليات والتزامات الوحدة بصورة واضحة تطبيقاً لمبدأ الالتزام وتأميناً لمؤسسات الرقابة والضبط الداخلي وتوفير المعلومات المطلوبة
- ابراز قطاع التشيد والبناء في الدليل المحاسبي بالنظر لاهمية وخصوصية هذا القطاع في المرحلة الحالية واعتماد اسلوبا وسطا بين اسلوب الغلق السنوي واسلوب الغلق عند الانجاز الكلي في تدوير الاعمال المنجزة ..

- إبراز حسابات التكاليف في فصل خاص نظراً لأهميتها مما يساعد في عملية تجميع البيانات لأغراض احتساب عناصر التكاليف وفق حسابات المراقبة ومراكزها الفرعية .
- استبعاد الحسابات التي لا تعكس واقعها الفعلي كما هو الحال بالنسبة لحسابات المزايا العينية وتعويض ذلك بالاعتماد على التحليلات الكفوية والاحصائية .
- تبويب الأصول غير المتداولة بصورة عامة حسب طبيعتها واستخداماتها في النشاط وعلى أساس التمييز بين الطاقات الانتاجية المستغلة والمشروعات التي لم تنهياً للاستغلال بعد أي التمييز بين الأصول غير المتداولة والمشروعات تحت التنفيذ مما يساعد في قياس حجم الاستثمار ونوعيته - وضع الاسس التي تميز بين الملكية العامة (راس المال والاحتياطي) وملكية الوحدة من حيث المعالجة المحاسبية والتبويب لأغراض راس المال الثابت.

رابعاً- اعتماد خطة التحول إلى المعايير الدولية:

سبق أن اعتمد ديوان الرقابة المالية الاتحادي في عام (2019) خطة للتحول إلى معايير المحاسبة ومعايير الدولية، والتي يستدعي تنفيذها تبني منهجية مناسبة لدراسة المعايير الدولية و النظر في مراحل التطبيق ومدى الحاجة لإجراء استحداث أو إجراء التعديلات اللازمة على النسخة القديمة من النظام المحاسبي الموحد واقتراح تعديل أو تكييف الانظمة والتعليمات النافذة بما يساعد على تطبيق تلك المعايير بطريقة صحيحة.

بناءً على ما تقدم قام الديوان بتشكيل لجنة لتحديث النظام المحاسبي الموحد، مهمتها تحديث النظام وفق رؤية شاملة للوضع الاقتصادي والمحاسبي ومعايير المحاسبة الدولية. وقد اعتمدت اللجنة في عملها على مقترحات وآراء الاكاديمين والعاملين في الوحدات الاقتصادية في القطاع العام والجهات المستفيدة من تطبيق النظام المحاسبي الموحد، واستغرق عمل اللجان أكثر من ثالث سنين، وعرض المشروع على مجلس الرقابة المالية لمناقشته وإقراره، واضيفت بعض المقترحات من قبله ليأخذ صيغته النهائية.

وبناءً على ماتقدم فإن النظام المحاسبي الجديد بدأ العمل به مطلع العام الجديد 2025 (تجريبياً) بالتوازي مع النظام المحاسبي الذي كان معمولاً به في السابق ، على ان يطبق بداية العام المقبل 2026 الزامياً . الى ان (مجلس المعايير المحاسبية والرقابية) الذي تأسس عام 1995 برئاسة رئيس ديوان الرقابة المالية وعضوية العديد من الجهات ذات العلاقة والمختصة بالشأن المحاسبي . كان لديه توجه باصدار قواعد محاسبية محلية ونجح في اصدار 15 قاعدة ، الا ان التطور في مهنة المحاسبة والتي اصبحت لغة الاقتصاد جعل من الانظمة المحلية المعمول بها بالعراق غير مفهومة للجهات الخارجية وغير قابلة للمقارنة . كونها لاتواكب مامعمول به عالمياً،وهي من احد العوامل التي حدت من الاستثمار الاجنبي ودخول الشركات الاجنبية الى السوق العراقية . لذلك كمانتم ذكره سابقاً ان المعايير الدولية تعمل على توافق العمل المحاسبي والنتائج وقابلة للمقارنة والفهم وتمكن من توحيد القوائم المالية وتكون لغة المحاسبة واحدة اين مطبقت داخل او خارج العراق. كما ان النظام المحاسبي يجب ان يراعي كل الامور المتعلقة بالقوانين والانظمة والتعليمات النافذة لكي يكون منسجماً ولا يتعارض معها.(جريدة الصباح،2025)

ان مجلس المعايير الدولية اصدر 41 معياراً دولياً معمولاً بها في اكثر من 140 دولة حول العالم بضمنها ن دول جوار العراق ، الامر الذي استدعى تفعيل (مجلس المعايير) العراقي عام 2024 وعقد اربع جلسات استطاع في الجلسة الثانية منه اصدار قرار اعتماد المعايير الدولية واعتبر هذا القرار تحولا تاريخيا في مهنة المحاسبة في العراق

واول القرارات التي اتخذها المجلس اصدار (النظام المحاسبي الموحد) والمحدث وفق المعايير بعد ان كان اول اصدار عام 1982 واستمر تحديثه على فترات اخرها عام 2011.

المحور الثالث / الجانب العملي

سوف يتم مقارنة بين النظام المحاسبي المعمول به سابقاً وبين النظام المحاسبي الموحد وفق المعايير الدولية اذ تكون المقارنة بعرض حسابات لكل النظامين ومعرفة اوجه التشابه والاختلاف والتركيز يكون على الاضافة وفق النظام المحاسبي الموحد وكان العمل على الموجودات الثابتة والاصول غير المتداولة وفق النظامين المعايير الدولية والجدول (2) يوضح ذلك.

جدول(2): مقارنة بين النظام المحاسبي الموحد والمعمول به سابقاً النظام المحاسبي وفق المعايير الدولية

النظام المحاسبي الموحد وفق المعايير الدولية	النظام المحاسبي الموحد
11 الاصول غير المتداولة يمثل حساب الاصول غير المتداولة ماتملكه الوحدة الاقتصادية من ممتلكات منقولة وغير منقولة ولموسسة وغير ملموسة ، مقتناة من قبل الوحدة مباشرة او بموجب عقد اجاري تمويلي او منتجة من قبلها سواء كانت داخل العراق او خارجه وان الغرض من اقتنائها هو استخدامها من قبل الوحدة الاقتصادية لاغراضها الخاصة، بهجف انتاج سلعة او تقديم خدمة او الاستفادة من مبالغها الاجارية.	11 الموجودات الثابتة يمثل حساب الموجودات الثابتة ماتملكه الوحدة الاقتصادية من ممتلكات منقولة وغير منقولة ولموسسة وغير ملموسة ، مقتناة او منتجة من قبلها سواء كانت داخل العراق او خارجه وان الغرض من استخدامها من قبل الوحدة الاقتصادية لاغراضها الهاصة ، بهدف انتاج سلعة او تقديم خدمة وليس الغرض البيع او التحويل .
111 الممتلكات والالات والمعدات يمثل هذا الحساب كلفة الاصول غي المتجولة المنقولة وغير المنقولة المملوكة من قبل الوحدة الاقتصادية وللمقتناة او المنتجة من قبلها سواء داخل العراق او خارجه ويتركز الغرض من اقتنائها في استخدامها ولاغراضها الخاصة بهدف انتاج سلعة او تقديم خدمات مضافاً لها كافة الاضافات والنصروفات والتجديدات التي تطيل العمر الانتاجي للاصل او تزيد من طاقته او كفاءته الانتاجية .	111 الاراضي
1111 الاراضي	111 الاراضي
111216 مباني اخرى يتضمن هذا الحساب كلفة المباني التي لم يتم ذكرها ضمن الانواع المشار اليها اعلاه والتي يكون العمر الانتاجي لها اكثر من سنة مالية مثل (الخيم التي تستخدم كمسارح او ملاعب كرة قدم والرفانات غير السكنية ومافي حكمها)	1153 خيم وجوارر وتسجل فيها اقيام الخيم والجوارر المستعملة لتغطية الاجهزة والمواد الاولية
لا يوجد	1166 ستائر ومفروشات يشمل هذا الحساب كلفة شراء السجاد والمفروشات والبياضات الموجودة في الوحدة الاقتصادية والمشتراة لاغراضها
لا يوجد	112 العقارات الاستثمارية (اصول بغرض الاجار) هو عقار(ارض او مبنى او جزء من مبنى او كلاهما) محتفظ به من قبل المالك او من قبل المستأجر كأصل حق استخدام لكسب ايرادات اجارية التشغيلية او لانماء راس المال وليس لاستخدامه في انتاج او توريد سلع او تقديم خدمات او لاغراض ادارية اوبيعه في السياق العادي للاعمال وتسجل جميع تكاليف حال تحملها ابتداء من اقتناء العقار الاستثماري والتكاليف التي تحملتها لاحقاً للاضافة الى العقار او استبدال جزء منه او خدمته يحلل هذا الحساب
1121 اراضي 1122 مباني	
113 الاصول غير المتداولة المستأجرة ويمثل هذا الحساب قيمة	

الاصول غير المتداولة المستأجرة بموجب عقد وبما فيها يستوفي شروط الاثبات لهذا النوع من الاصول يحلل الى 1131 الاصول غير المتداولة المستأجرة (ايجار تمويلي) 1132 الاصول غير المتداولة المستأجرة (ايجار تشغيلي)	
114 اصول حية لاغراض العرضوالانتاج والحراسة	117 الموجبات الحية لاغراض العرض والانتاج
1142 حيوانات لاغراض العرض والانتاج والحراسة	1172 حيوانات لاغراض العرض والانتاج
11423 حيوانات لاغراض الحراسة يشمل هذا الحساب تكاليف الحيوانات لاغراض الحراسة متضمناً المصاريف المترتبة عليها لحين جعلها جاهزة للاستخدام.	
115 القروض والاستثمارات طويلة الاجل يشمل هذا الحساب الاستثمارات في ادوات حقوق الملكية وادوات الدين والقروض التي تقدمها الوحدة الاقتصادية للغير وايه ادوات مالية مشابهة لها ، ويحلل الى الحسابات الآتية:- 1151 القروض الممنوحة طويلة الاجل 11511 قروض طويلة للقطاع العام 11512 قروض طويلة للقطاع التعاوني 11513 قروض طويلة للقطاع المختلط 11514 قروض طويلة للقطاع الخاص 11515 قروض طويلة للعالم الخارجي	14 القروض الممنوحة يشمل الحساب المبالغ التي تقرضها الوحدة الاقتصادية للغير سواء جرى الاقراض نقداً او عيناً ، بفائدة او بدونها وبضمان او بدون ضمان 141 قروض ممنوحة طويلة الاجل 1411 قروض طويلة للقطاع العام 1412 قروض طويلة للقطاع التعاوني 1413 قروض طويلة للقطاع المختلط 1414 قروض طويلة للعالم الخاص 1415 قروض طويلة للعالم الخارجي
	142 قروض ممنوحة قصيرة الاجل يشمل القروض الممنوحة للغير وتكون مدة سدادها سنة واحدة فأقل ولا ينقل الى هذا الحساب القروض الطويلة الاجل المستحقة خلال السنة.
1152 استثمارات مالية ويمثل هذا الحساب ماتقنتيه الوحدة من اصول مالية في ادوات حقوق الملكية او ادوات الدين بهدف استغلال الفوائض النقدية لديها لتحقيق الإيرادات او السيطرة على الشركات الأخرى بانواعها المختلفة وحسب هدف الاحتفاظ بتلك الاستثمارات. وتشمل:	15 الاستثمارات المالية يشمل هذا الحساب حركة الاستثمارات المختلفة التي تقوم بها الوحدة الاقتصادية بهدف استغلال فائض السيولة النقدية لديها، عن طريق الودائع النقدية الثابتة لدى المصارف وشراء الاسهم والمستندات والعقارات التي تشتري بهدف تحقيق العوائد.
11521 استثمارات مالية مصنفة بالتكلفة المستنفذة تشمل الاستثمارات والاصول المالية المحتفظ بها بهدف تحصيل التدفقات النقدية كدفعات من المبلغ الاصلي والفائدة على المبلغ الاصلي القائم. 11522 الاستثمار في الشركات الزميلة 11523 الاستثمار في الشركات التابعة 11524 الاستثمار في المشاريع المشتركة	151 استثمارات طويلة الاجل 152 استثمارات قصيرة الاجل
1153 منافع الموظفين طويلة الاجل وهي اصول عن منافع الموظفين المحتفظ بها لاكثر من (12) شهر بعد نهاية فترة اعداد التقارير السنوية التي يقدم فيها الموظفين الخدمات ذات العلاقة ، مثل الاجازات المتركمة بعد نهاية الخدمة ومنافع الموظفين عنالعجز طويل الاجل... الخ 11531 الاجازات المتركمة 11532 اجازات مدفوعة 11533 مكافآت المشاركة في الربح	
116 عقود التعدين يتضمن المبالغ المصروفة على عقود الامتياز والتراخيص الخاصة للبحث او الاستكشاف عن المواد التعدينية ، والمسموحات الضرورية	

الآخري والحفر بجميع انواعه وجميع الانشطة التي تطبق في فحص الارض وباطنها والتي توجي الي معرفة مدى انتشار المواد المعدنية وخامات التعدين الآخري 1161 عقود التعدين المؤكدة 11611 عقود التعدين المؤكدة الملموسة 11612 عقود التعدين المؤكدة غير الملموسة	
117 الممتلكات والآلات والمعدات الخاضعة لسيطرة مشتركة يراعى في تقسيم هذا الحساب ما تم تبويبه ضمن حساب (111) 12 الانفاق الرأسمالي (مشروعات تحت التنفيذ)	12 مشروعات تحت التنفيذ
121 الانفاق الرأسمالي على الممتلكات والآلات والمعدات 122 الانفاق الاستثماري على العقارات الاستثمارية (اصول بغرض الأيجار) 123 الانفاق الرأسمالي على الاصول غير المتداولة المستأجرة (ايجار تمويلي) 124 الانفاق الرأسمالي على الاصول الحية لاغراض العرض والانتاج والحراسة 125 انفاق استثماري 1251 دفعات مقدمة 1252 اعتمادات مستندية لشراء اصول غير متداولة 1253 اصول غير متداولة بطريق الشحن	129 انفاق استثماري 1291 دفعات مقدمة 1292 اعتمادات مستندية لموجودات ثابتة
13 الاصول المتداولة 131 المخزون 1313 مخزون الادوات الاحتياطية 13131 مخزون ادوات احتياطية للصيانة 13132 مخزون ادوات احتياطية قطع غيار الاصول 13161 مخزون الانتاج التام 131611 الانتاج التام في المخازن 131612 بضائع لدى الغير 131613 بضائع لدى الوكلاء 131614 بضائع لدى الغير اخرى 131615 بضائع لدى الغير بحق الارجاع 131616 بضائع لدى المعارض للنشاط الخدمي	13 المخزون 133 مخزون الادوات الاحتياطية يشمل ماتملكه الوحدة الاقتصادية في مخازنها من اصناف قطع الغيار المتنوعة
132 الذمم المدينة 1322 اوراق قبض 13227 اوراق قبض مرفوضة	المدينون
1323 حسابات جارية مدينة 13231 حسابات جارية مدينة غير تجارية 132311 حسابات جارية مدينة بين الوحدة الاقتصادية 132312 حسابات جارية مدينة داخل الوحدة الاقتصادية وفروعها	163 حسابات جارية مدينة 1631 حسابات جارية مدينة داخل الوحدة الاقتصادية الرئيسية 1632 حسابات جارية مدينة داخل الوحدة الاقتصادية الفرعية
1324 مدينو نشاط التشييد 13241 مدينو اعمال تحت التنفيذ 13242 سلف تعهدات ثانوية	164 سلف التعهدات الثانوية
1326 حسابات مدينة متنوعة 13267 وزارة المالية-رواتب اجازات الامومة والملتحقين بالخدمة العسكرية 132671 رواتب اجازات الامومة 132672 رواتب الملحقين بالخدمة العسكرية	166 حسابات مدينة متنوعة 1664 طلبات التعويض
13268 فروقات اصول نقدية ومخزنية وغير متداولة	1665 فروقات موجودات نقدية ومخزنية وثابتة

132681 فروقات اصول نقدية ومخزنية وغير متداولة لظروف عادية 1326811 فروقات نقدية لظروف عادية 1326812 فروقات مخزنية لروف عادية 1326713 فروقات اصول غير متداولة لظروف عادية 132682 فروقات اصول نقدية ومخزنية وغير متداولة لظروف غير عادية	لظروف عادية 16651 فروقات نقدية 16652 فروقات مخزنية 16653 فروقات موجودات ثابتة
1326821 فروقات نقدية لظروف غير عادية 1326822 فروقات مخزنية لظروف غير عادية 1326823 فروقات اصول غير متداولة لظروف غير عادية	
13269 طلبات التعويض	166 حسابات مدينة متنوعة 1664 طلبات التعويض
1327 سلف 13271 سلف مستديمة 13272 سلف لاغراض النشاط 13273 سلف المنتسبين 13274 سلف الزواج	167 السلف 1671 سلف لاغراض النشاط 1672 سلف المنتسبين
1329 مدينو عقود تاجير 133 اصول غير متداولة معروضة للبيع او محتفظ بها للتوزيع على الملاك او الاهداء	
134 النقود 13411 نقدية لدى صندوق المركز 134111 نقدية لدى صندوق المركز بالعملة المحلية 134112 نقدية لدى صندوق المركز بالعملة الاجنبية 13412 نقدية لدى صندوق الفروع 134121 نقدية لدى صندوق الفروع بالعملة المحلية 134122 نقدية لدى صندوق الفروع بالعملة الاجنبية 13413 نقدية لدى صندوق المعارض 134131 نقدية لدى صندوق المعارض بالعملة المحلية 134132 نقدية لدى صندوق المعارض بالعملة الاجنبية	18 النقود 181 نقدية بالصندوق 1811 صندوق المركز 1812 صندوق الفروع 1813 صندوق المعارض
	182 سلف مستديمة
1342 نقدية لدى المصارف 13421 نقدية لدى المصارف بالعملة المحلية 13422 نقدية لدى المصارف بالعملة الاجنبية	183 نقد لدى المصارف
135 القروض والاستثمارات قصيرة الاجل	14 القروض الممنوحة
1352 لاستثمارات في الاسهم والسندات والاوراق التجارية 13521 استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر 13522 المشتقات المالية 135221 الاستثمار في العقود المستقبلية 135222 الاستثمار في العقود الاجلة 135223 الاستثمار في عقود المبادلات 135224 الاستثمار في عقود الخيار 134225 الاستثمارات الاخرى	15 الاستثمارات المالية
14 الاصول الاخرى 141 اصول ضريبية مؤجلة 142 تعويضات وغرامات مؤجلة 145 استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر 146 حقوق بيع البضائع واعادة الشراء 147 الحقوق في توزيعات ارباح الشركات الزميلة والتابعة	

15 الأصول غير الملموسة 151 شهرة المحل 152 حقوق اختراع 153 حقوق الامتياز والترخيص 154 العلامة التجارية 155 الابحاث والتجارب 1551 المسح والاستكشاف 1552 بحث وتطوير 156 حقوق النشر والطبع والتأليف 157 حقوق عقود التأجير طويلة الاجل 158 اصول غير ملموسة اخرى	
18 الارصدة المدينة لحسابات التاجيل التنظيمية تمثل رصيد حساب مصروف لم يعترف به كأصل بموجب معايير محاسبية اخرى وليس بموجب المعايير الدولية للتقارير المالية وهو ينطبق عليه وصف حساب مؤجل برصيد مدين (أصيل) تأهل للتاجيل من خلال تضمينه من قبل منظم الاسعار عند وضع السعر الذي يمكن تحميله على الزبائن مث (كلفة الاضرار عن عواصف او غيرها وقابلة للتعويض عن طريق زيادة اسعار السلع او الخدمات المقدمة من قبل الشركة.... الخ).	
19 الحسابات المتقابلة	19 الحسابات المقابلة المدينة
191 حركة الانتاج التام والبضائع والاراضي بسعر البيع 1911 حركة الانتاج التام بسعر البيع 1912 حركة البضائع والاراضي بسعر البيع 19121 حركة البضائع بسعر البيع 19122 حركة الاراضي بسعر البيع	191 حركة الانتاج التام بسعر البيع
192 حسابات الالتزامات المدينة	192 حسابات الالتزامات المدينة
194 حسابات بالقيمة الرمزية	193 حسابات بالقيمة الرمزية
193 حسابات النتيجة المدينة	194 حسابات النتيجة المدينة
195 اصول اثرية وفنية	195 اصول اثرية وفنية

المحور الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات:

- 1 ان النظام المحاسبي الموحد المعمول به سابقاً كان يلبي حاجات العمل المحاسبي والتدقيقي وفقاً لمتطلبات البيئة المحلية , لكن توسع الاعمال وزيادة الاستثمارات الخارجية وانفتاح السوق المحلي على السوق العالمي اصبح لا يلبي احتياجاته الجديدة.
- 2 ديوان الرقابة المالية الاتحادي يمثل اعلى سلطة رقابية ومحاسبية في البلد كانت مهمته ايجاد والتوصل الى صياغة نظام محاسبي موحد وفق المعايير الدولية يلبي احتياجات السوق الجديدة وكانت مهمة مكلفة بالنجاح والاجتهاد.
- 3 هناك اجراءات وفق النظام المحاسبي تم استبعادها لعدم الحاجة لها وحسابات تمت اضافتها بتفاصيل كثيرة لتكون اكثر وضوح واكثر فهم وسهولة بالتطبيق.
- 4 تم تغيير عدة مصطلحات او مصطلحات للحسابات بما يتوافق مع المعايير الدولية والتي بالنالي تلي احتياجات كلا من السوق المحلي والعالم.
- 5 التقارير المالية ومن ضمنها القوائم المالية المعدة وفقاً للنظام المحاسبي وفق المعايير الدولية ستكون اكثر قبولاً وانسجاماً وتوحيداً لمستخدمي القوائم المالية ويكون العمل بنفس الاتساق لسهولة التدقيق والمقارنة والتوصل الى نفس النتائج

6 تطبيق معايير المحاسبة الدولية يؤدي الى تحسين جودة المعلومات المالية وزيادة الشفافية مما يعزز الثقة بين المستخدمين الخارجيين للقوائم المالية.

ثانياً: التوصيات:

- 1 ان النظام المحاسبي الموحد وفق المعايير الدولية سوف يجابه صعوبة بالتطبيق بالرغم من تدريب ملاكات من المحاسبين القانونيين ليكونا مدربي لموظفي الوحدات التي يطبق بها النظام لان كل جديد يكون مقاوم وبالتالي يحتاج تعاون كبير بين الوحدات وبين جميع الاطراف المعنية.
- 2 التغذية المرجعية او العكسية للتطبيق ستكون حصيلا ملاحظات او استفسارات كثيرة متوقعة لذلك على الجهات المختصة تنقيح ما يجدونه ضروري للتطبيق او اضافة فقرات توضيحية اكثر.
- 3 سوف يتم تعديل المعايير الدولية باستمرار وذلك كون البيئة المحاسبية متغيرة ومرنة لمواجهة اية تحديثات ممكنة لذلك من البديهي ايضاً يتم تغيير الفقرات التي ستتأثر بهذا التغيير.
- 4 تدريب وشرح تفاصيل العمل بموجب النظام المحاسبي وفق المعايير الجولية لغرض الوصول الى النتائج المتوخاة من التطبيق.
- 5 دورات تدريبية للمعايير الدولية والتدقيقية بصورة عامة لموظفي الدولة ليكونوا على اطلاع بها كذلك مستقبلاً يكونوا من العناصر المؤثرة بأعداد اية ملاحظات او تعديلات تخدم البيئة المحاسبية خصوصاً ذوي الاختصاص الدقيق.
- 6 الاستعانة بأساتذة الجامعات وطلبة الدراسات العليا بالتوجه صوب المعايير الدولية سواء تدقيق او محاسبية لنشر الوعي وبناء ارض خصبة للابداع المحاسبي.

المصادر:

- 1 جريدة الصباح العدد 6089 ، كانون الثاني 2025.
- 2 ديوان الرقابة المالية الاتحادي 2024.
- 3 رحيم، ريم مصطفى، الشجيري، محمد حويش (2024)، دور التنظيم المهني المحاسبي في فاعلية النظام الاقتصادي دراسة ميدانية في البيئة العراقية، مجلة الدراسات الاقتصادية والادارية، المجلد 3، (1-31).
- 4 رضا، عبدالناصر قادر (2025)، دراسة تحليلية للسياسة التجارية الخارجية في العراق للمدة (2008-2023) وسبل تطويرها، مجلة الدراسات الاقتصادية والادارية المجلد 1، عدد 1، 4-30.
- 5 سلمان، جاري عامر محمد ، احمد سعد (2005)، توافق البيئة العراقية مع معايير IFSR وتأثيره في جودة المعلومات المحاسبية بالتطبيق على عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية ، الوقائع العراقية.
- 6 عبدالله ، خالد أمين (2000)، "العمليات المصرفية الطرق المحاسبية الحديثة" ، عمان.
- 7 فريدريك تشوي وكارول ان فروست وجاري ميبك تعريب، محمد عصام الدين :المحاسبة الدولية، دار المريخ للنشر، السعودية.
- 8 القاضي، حمدان، وحسين، مأمون (2007)"نظرية المحاسبة" ،دار الثقافة للنشر.
- 9 محاريق، هاني أحمد(2013): "أثر تطوير معايير المحاسبة للأدوات المالية على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية: دراسة نظرية وميدانية"، مجلة التجارة والتمويل، العدد 2.
- 10 النظام المحاسبي الموحد ، الطبعة الثانية، 2011.
- 11 النظام المحاسبي الموحد وفق معايير المحاسبة الدولية والابلاغ المالي 2024.

- 12 Adzis, Azira Abdul (2012): **The Impact of International Financial Reporting Standards (IFRS) on Bank Loan Loss Provisioning Behavior and Bank Earnings Volatility**, A Thesis Presented in Partial fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy in Banking Studies at Massey University, Manawatu Campus, New Zealand.
- 13 Choi, Frederick, D.S. 1972. Financial Disclosure and Entry to the European Capital Market, *Journal of Accounting Research*, 11(2): 159-173
- 14 Dimos, Athanasios A(2011): **"IFRS and European Commercial Banks: Value Relevance and Economic Consequences"**, A thesis submitted to the University of Birmingham, UK for the degree of Doctor of philosophy.
- 15 Hendriksen, Eldon S. and Breda Michael F. Van (2001). *Accounting Theory*, McGrawHill International Edition, NY.
- 16 Paul Pacter (2016) **"Pocket Guide to IFRS Standards: The Global Financial Reporting Language"**, IFRS Foundation, London, United Kingdom.